

النظام الداخلي
مجلس العلمي لجامعة
سوق أهراس

النظام الداخلي للمجلس العلمي لجامعة سوق أهراس.

- ان مدير جامعة محمد الشريف مساعدية،بصفته رئيسا للمجلس العلمي للجامعة وبمقتضى النصوص الآتي بيانها:
- القانون 05/99 المؤرخ في 04/04/1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،المعدل بالرسوم الرئاسي 312/13 المؤرخ في 11/09/2013 المتضمن تعين اعضاء الحكومة،
- المرسوم التنفيذي 253/98 المؤرخ في 17 اوت 1998 المعدل والمعتمد للمرسوم 544/83 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983 المتضمن القانون الاساسي التموذجي للجامعة،
- المرسوم التنفيذي 279-03 ت 23 اوت 2003 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، المعدل والمعتمد،لاسيما المواد من 20 الى 24 منه،
- المرسوم التنفيذي 77/13 المؤرخ في 30 /جاني/2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- القرار /2014 المؤرخ في 14 مايو 2014 المحدد لقائمة الاسمية لأعضاء المجلس العلمي لجامعة سوق اهراس،
- المرسوم التنفيذي رقم: 12-245 المؤرخ في 04 يونيو 2012 والمتضمن إنشاء جامعة سوق اهراس،
- بناء على محضر تنصيب المجلس العلمي للجامعة بتاريخ 14/يونيو 2014.

وباقتراح من رئيس المجلس العلمي لجامعة محمد الشريف مساعدية،سوق اهراس،
يصدر النظام الداخلي للمجلس العلمي للجامعة وما تضمنه من احكام حسب ما هو مبين ادناه

أحكام تمهيدية

المادة 1: يهدف هذا النظام الداخلي إلى تحديد كيفيات سير المجلس العلمي وتنظيم اجتماعاته، انطلاقا من القوانين الجاري بها العمل، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتناقض معها.

المادة 2: يعتبر المجلس العلمي أعلى هيئة علمية على مستوى جامعة محمد الشريف مساعدية ولا بيت الا في المسائل التي خولها اياه القانون ، وعلى اساس الاحكام المتضمنة في صلب النظام الداخلي الحالي.



الباب الأول

التشكييلية العضوية للمجلس العلمي

المادة 03: طبقاً للمادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 279-03 المؤرخ في 24 جمادى الثانية 1424 الموافق 23 أكتوبر 2003، ينتخب الأعضاء ممن تولوا الأستاذة من طرف نظرائهم لمدة ثلاثة (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من ضمن الأساتذة الدائمين الذين هم في وضعية نشاط لدى الكلية و المعهد الذي ينتسبون إليه ولا تصح العمليات الانتخابية إلا إذا صوت عليها 50% من الناخبين المعينين. وإذا لم يكتمل هذا النصاب تجري عملية انتخابية ثانية و تصح حينئذ نتائجها مهما يكن عدد المصوتيين.

المادة 04: في حالة شغور منصب لعضو من أعضاء المجلس، يعرض بنفس الطريقة التي تم اختياره بها.

المادة 05: يمكن عند الإقتضاء لرئيس المجلس العلمي توجيه دعوة لأي شخص إلى جلسات المجلس العلمي يفيده في مناقشته أو مداواته بسبب وظيفته أو اختصاصه في المسائل المدرجة في الأعمال، ويعلم المجلس بذلك قبل أو بعد توجيه الدعوة حسب متطلبات حسن سير المجلس.

المادة 06: في حالة حصول طارئ لعمداء الكليات أو المدراء المعاهد أو شغور منصبهم يخلفهم نواب عمداء أو المدراء المساعدون للدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية ، وفي حالة تعذر أو شغور منصب نواب العمداء أو المدراء المساعدون للدراسات والبحث العلمي يخلفهم المدراء المساعدون للدراسات ...

المادة 07: في حالة غياب الرئيس ينوب عنه نائب المدير للتقويم العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي و التقويم العالي فيما بعد التدرج، دونما حاجة الى تفويض.

الباب الثاني

نظام عمل المجلس و سير جلساته

المادة 08: يصادق أعضاء المجلس العلمي على النظام الداخلي في أول جلسة بعد تنصيبه مباشرة في بداية عهده.

المادة 09: يجتمع المجلس العلمي مرتين (2) في السنة في دورة عادية بدعوة من رئيسه.

المادة 10: يمكن للمجلس العلمي إذا اقتضت الضرورة، ان يجتمع في دورات غير عادية بطلب من الوزير المكلف بالتعليم العالي او من رئيسه او من ثلثي (3/2) أعضائه.

المادة 11: يوجه رئيس المجلس العلمي الاستدعاءات لاجتماع المجلس و يدونها في سجل خاص بذلك. توجه الاستدعاءات الى اعضاء المجلس كتابيا قبل خمسة عشر (15) يوما من موعد الاجتماع وتحفظ هذه المدة في الدورات الاستثنائية الى ثمانية (08) أيام ، و في هذه الحالة يتخذ رئيس المجلس التدريسي اللازمة لتسليم الاستدعاءات المرسلة لأعضاء المجلس، والتي تكون مرفقة بجدول لتحمل الثالثة والوثائق التي لها علاقة بجدول الأعمال.



المادة 12 : يتم تحديد جدول أعمال المجلس من قبل رئيس المجلس العلمي بالتنسيق مع نوابه .

المادة 13 : يمكن لرئيس المجلس العلمي او احد اعضائه إدراج نقاط جديدة في جدول أعمال الجلسة عند افتتاح الجلسة شريطة ان تتم الموافقة على ذلك من طرف ثالثي (3/2) الأعضاء الحاضرين على الأقل.

المادة 14 : فتحت الجلسة و ترفع من قبل رئيسها الذي يدير المناقشات و يسهر على احترام النظام الداخلي و يحافظ على حسن سير الاجتماعات والالتزام بجدول الاعمال ، و له في كل وقت ايقاف الجلسة او رفعها.

المادة 15 : لا تصح اجتماعات المجلس الا بحضور ثالثي (3/2) اعضائه على الاقل و اذا لم يكتمل النصاب يحق المجلس العلمي ان يجتمع مهما كان الاعضاء الحاضرين بعد استدعاء ثان يرسل خلال الثمانية (8) ايام الموالية للجتماع الاول،طبقاً للتدابير المنصوص عليها في المادة 11 اعلاه.

المادة 16 : يمكن للعضو الذي يتغدر عليه الحضور في احدى جلسات المجلس ان يفوض عنه كتابياً احد زملائه من المجلس يختاره التصويت نيابة عنه ، و لا يجوز لنفس العضو ان يحمل اكثر من وكالة واحدة و لا تصح هذه الوكالة إلا لجلسة واحدة.

المادة 17 : تتم المصادقة على اراء و تصويتات المجلس بالأغلبية البسيطة ، و في حالة تعادل عدد الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 18 : يتولى كتابة محضر الجلسة مقرراً يتم اختياره من طرف المجلس العلمي، ويدون اسمه بسجل المداولات، ويمكن استبداله بنفس الطريقة.

المادة 19: تدون نتائج الجلسات في محاضر وتسجل في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المجلس ويدعى لدى نيابة المديرية المكلفة بالبحث العلمي. يوقع محضر الاجتماع من طرف رئيس المجلس وكاتب الجلسة. ويرسل مستخراج منه إلى السادة أعضاء المجلس ويتم نشره بكل الكليات والمعاهد ومرافق البحث ليطلع عليه الأستاذة ، و يتم تعليق محضر المداولة في المكان المخصص لإعلام الأستاذة خلال الأيام الثمانية الموالية لانعقاد الجلسة .

المادة 20 : مداولات المجلس العلمي سرية و تدون مداولاته في سجل المداولات المشار اليه في المادة 19 اعلاه ، ويوقع جميع الاعضاء الحاضرين على المحضر خلال الجلسة، ماعدا في الحالات الطارئة.

المادة 21: لا يمكن للمجلس العلمي إعادة التداول في أي مسألة تم التداول فيها، ماعدا حالة الطعن من طرف شخص ذو صفة و مصلحة، وحسب الاجراءات المبينة أدناه .
يتولى رئيس المجلس العلمي البت في كل الملفات والقرارات ذات الطابع الاستعجالي ، والتي لا تتحمل اي تأخير، على ان يعرض المسائل التي اتخذ بصددها قرارات، والمشار إليها اعلاه، لمصادقة المجلس عليها في اول دورة عادية او استثنائية .

المادة 22: يسهر نواب مدير الجامعة ، عمداء الكليات ومدراء المعاهد ، مدير المكتبة المركزية للجامعة ، مديري وحدات البحث ، مجلس الإداره ، على تنفيذ تصويتات المجلس العلمي، وعند الخلاف او الاشكال يرجع الى رئيس المجلس او نائبه للبت فيه.

المادة 23 : يمكن الطعن في مداولات المجلس العلمي في مدة لا تتجاوز ثلاثة (3) ايام عمل فعليه، من تاريخ نشر محضر المجلس يكون الطعن مكتوباً ومسرياً تحت طائلة عدم القبول.

المادة 24: يودع الطعن لدى أمانة رئيس المجلس العلمي للجامعة، والتي تقوم بالتأشير عليه، وتحويله لرئيس المجلس العلمي. كما يمكن لاي عضو في المجلس تقديم طعن بخصوص محتوى او مضامينه المحضر، وفي هذه الحالة يتم الاحتكام الى سجل المداولات ، لا سيما اذا تعلق الطعن بمسألة تم التداول فيها.



المادة 25: تنشأ لجنة تتشكل من رئيس المجلس العلمي ونائب المدير للبحث العلمي واستاذين هما:

-الاستاذ جبار ياسين والاستاذة رباح نور

تتولى اللجنة دراسة الطعون ومدى تأسيسها واستيفانها للشروط الشكلية والموضوعية
تصدر اللجنة قرارا مكتوبا بقبول الطعن او رفضه، وتبلغ المجلس بالنتائج.

المادة 26: في حالة التأكيد من تأسيس الطعن وقبوله، يجتمع المجلس العلمي للجامعة في دورة طارئة
في مدة اقصاها ثانية (08) أيام من تاريخ الاجتماع للبت في الطعن المقدم، و يمكن تقليص المدة في
الحالات الاستثنائية إلى أربعة (04) أيام.

المادة 27: لا يحق لأي عضو حضور مداولات المجلس عند مناقشة أمر أو موضوع يكون معنيا به
شخصياً أو له مصلحة مباشرة فيه

كما تعتبر باطلة مداولات المجلس في الحالات التالية:

مداولات المجلس التي تتناول موضوعاً خارجاً عن اختصاصها.
المداولات التي تكون مخالفة للقوانين والتنظيمات.

قد تبطل عند حضور او التصويت من طرف أعضاء لهم مصلحة شخصية في الموضوع المطروح
للتداول طبقاً للإجراءات المعمول بها في هذا الصدد.

الباب الثالث

إجراءات الانضباط واحترام جلسات المجلس العلمي

المادة 28 : حضور أعضاء المجلس العلمي إجباري في كل دوراته العادية والاستثنائية ، في حالة
غياب أو تعذر عن الحضور، يجب تقديم مبرر كتابي إلى رئيس المجلس العلمي الذي يعلم الأعضاء
ذلك قبل انطلاق الأشغال ، ماعدا حالات الابناء المكتوبة.

المادة 29 : في حالة غياب أحد الأعضاء لأكثر من ثلاثة(3) غيابات في السنة و غير مبررة ،
يقتصر إقصائه و يعوض وفق الإجراءات القانونية المعمول بها، كما هو مبين في المادة 3 اعلاه.

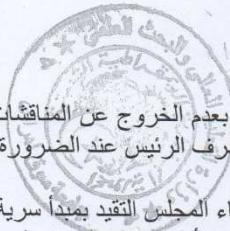
المادة 30 : التدخل أثناء اشغال المجلس حق ثابت لكل عضو في المجلس ولا يمكن لأي عضو أن
يأخذ الكلمة من غير اذن الرئيس .

المادة 31 : يخضع أعضاء المجلس العلمي لأحكام هذا النظام و لجملة من التقاليد القواعد الأخلاقية
الجامعة التي ينبغي أن يتسم بها كل عضو، وهو أيضاً مطالب باحترام جلسات و دورات المجلس
سواء في انطلاق الأشغال أو التدخلات أثناء الجلسة و مغادرة اجتماعات المجلس و تجنب كل ما
يعيق السير الحسن للجلسات، و يتولى رئيس المجلس السهر على ذلك بما خول من صلاحيات في
هذا الشأن.

المادة 32: الإجراءات ذات الطابع الانضباطي التي يمكن أن يتخذها رئيس المجلس العلمي تجاه اي
عضو تمثل في:
-التذكير بالنظام،
-التنبيه،
-سحب الكلمة،
-المنع من تناول الكلمة.

المادة 33 : الإجراءات ذات الطابع الانضباطي التي يمكن أن يتخذها رئيس المجلس العلمي تجاه
أي عضو في المجلس، بحسب الخروج ومخالفة القواعد والأحكام المقررة، وذلك بعد استشارة
الاعضاء في جلسة سرية لا يحضرها اي طرف خارجي، وتدون العقوبة في السجل وتبلغ للمعني
شخصياً.





المادة 34: يلتزم كل عضو بعدم الخروج عن المناقشات و المداولات عن النقاط المسجلة في جدول أعمال الجلسة و يوقف من طرف الرئيس عند الضرورة.

المادة 35: يجب على أعضاء المجلس التقيد بمبدأ سرية المداولة و في حالة خرق أحد الأعضاء لهذا المبدأ يمكن التصويت (2/3 من أعضاء المجلس) على إقتراح إقصائه .
كما يقصى من عضوية المجلس كل عضو تعرض إلى عقوبة تأديبية من الدرجة الثالثة

أحكام ختامية

المادة 36: أشغال المجلس العلمي تخضع لمبدأ السرية التامة، وخرق هذا المبدأ يتربّع عنه ملاحقات تأديبية حسب ما يقرره المجلس بعد السماع للعضو المخالف.

المادة 37: يمكن أن يخضع هذا النظام للإثراء و التعديلات المقترحة من طرف ثالثي أعضاء المجلس (2/3) بعد مضي ستة (6) أشهر على الأقل من وضعه حيز التنفيذ.

المادة 38: تولى رئيس المجلس العلمي إرسال نسخة من النظام الداخلي بعد المصادقة عليه إلى كل عضو في المجلس و يكلف عمداء الكليات و مدراء المعاهد بنشر نسخة منه في المكان المخصص للأستانة.

المادة 39: يصبح هذا النظام الداخلي ساري المفعول فور المصادقة عليه من المجلس العلمي للجامعة بأغلبية أعضائه.

رئيس المجلس العلمي للجامعة